

مرويات التابعي خالد بن معدان في باب العلم في الكتب الستة (دراسة حديثية تحليلية)

Narrations Of Al-Taba'I Khalid Bin Maadan
In The Six Book (Hadeethanalytical Study)

إعداد
فزع كاظم جاسم
أ.م. د. مازن مزهر ابراهيم
By: fazaa Kazem Jassim Mohammed
Assist Prof Dr.mazen Mazhar Al-Hadithi

Abstract:

Narrations of Al-Tabai Khalid bin Maadan in
the Six Books (A modern

analytical study). It is revealed through the
study of his life that he is one of

the great followers. He realized seventy of
the companions of the Prophet.

He is a jurist of Damascus. He has good mor-
als that distinguish him from the other.

The researcher arranged them according to
the chapters of jurisprudence

At the end of the research, there is a conclu-
sion that includes the most important results.

* * *

ملخص البحث

مرويات التابعي خالد بن معدان - رحمه الله تعالى - في باب العلم في الكتب الستة - دراسة حديثة تحليلية - تبين من خلال دراسة حياته أنه من كبار التابعين، أدرك سبعين من أصحاب النبي ﷺ، رضي الله عنهم - وهو من فقهاء الشام، جمع بين أوصاف قلماً تجتمع لعالم أولها: بروزه في علم السنة، وثانيها: جهاده في سبيل الله تعالى، وثالثها: شدة زهده وورعه مع كثرة ذكره لله تعالى، تتلمذ على يد عدد كبير من الصحابة - رضي الله عنهم -؛ لأنه أدرك كثيراً منهم، وتلمذ على يديه كثير من التابعين وأتباعهم قمت بتخريجها من مصادرها الأصلية، ثم دراسة رجال الإسناد عدا رجال الصحيحين؛ لإجماع علماء الأمة على تلقي أحاديثهما بالقبول، ثم الحكم على إسناد الحديث من خلال النظر في أقوال علماء الجرح والتعديل، مبيناً بعد ذلك ما في الأحاديث من غريب الألفاظ من كتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة، ثم شرح الأحاديث بشيء من التفصيل من كتب الشروح موضحاً ما تضمنته من الأحكام الفقهية إن وجدت، مستعيناً بكتب الفقه، ثم ذكرت الفوائد المستنبطة من الحديث، ثم الخاتمة وتضمنت أهم نتائج البحث.

* * *

ورواه الترمذي^(٣).

مرويات خالد بن معدان في العلم

- وفيه ثلاثة مطالب:

• المطلب الأول: الأمر بلزوم السنة:

الحديث (١) قال الإمام أبو داود:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو السُّلَمِيِّ وَحُجْرُ بْنُ حُبَيْرٍ، قَالَا: أَتَيْنَا الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، وَهُوَ مِمَّنْ نَزَلَ فِيهِ: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٢]، فَسَلَّمْنَا، وَقَلْنَا: أَتَيْنَاكَ زَائِرِينَ وَعَائِدِينَ وَمُقْتَبِسِينَ، فَقَالَ الْعِرْبَاضُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَّظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ هَذِهِ مَوْعِظَةً مُودِعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: ((أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدٌ حَبِشِيًّا، فَإِنَّهُ مِنْ يَعْشُ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ، الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ)).

تخريج الحديث: رواه ابن ماجه^(١)، وأبو داود^(٢).

دراسة إسناد الحديث: وإنما أخرجه ابن ماجه من غير طريق خالد، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريقه، فتعين طريق أبي داود أن يكون قيد دراسة الإسناد.

١- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ بْنُ هَلَالِ الشَّيْبَانِيِّ -رحمه الله تعالى -: أبو عبد الله المروزي، ثم البَغْدَادِيُّ، رَوَى عَنْ: الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدِ الصَّنَعَانِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ الزُّهْرِيِّ، وَآخَرِينَ رَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيِّ، وَآخَرُونَ، أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: مَا قَدَّمَ عَلِيٌّ مِثْلَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: قَالَ هَذَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ وَمَا خَلَفْتُ بِهَا أَفْقَهُ وَلَا أَزْهَدَ، وَلَا أَوْعَرَ، وَلَا أَعْلَمَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَقَالَ قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُ الدُّنْيَا قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامُ^(٤)، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (أَحَدُ الْإِثْمَةِ ثِقَةٌ، حَافِظٌ، فَقِيهٌ، حُجَّةٌ، وَهُوَ رَأْسُ

(٣) سنن الترمذي: كتاب العلم، باب في ما جاء في الأخذ بالسنة: ٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٦٧٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) ينظر: الثقات للعجلي: ١٩٤/١، والثقات لابن حبان: ١٨/٨، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦٨/٢، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٤٣٧/١، والكاشف للذهبي: ٢٠٢/١.

(١) سنن ابن ماجه: كتاب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين: ٢٨/١، رقم الحديث: (٤٢).

(٢) سنن أبي داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة: ١٦/٧، رقم الحديث: (٤٦٠٧).

- ٤- خالد بن معدان - رحمه الله تعالى :-
قال عنه ابن حجر: (ثقة عابد يرسل كثيراً من الثالثة)، (ت: ١٠٣) ^(٥).
- ٥- عبد الرحمن بن عمرو - رحمه الله تعالى :- بن عبسة السلمي الشامي: روى عن العرياض بن سارية وعتبة بن عبد السلمي، وروى عنه: خالد بن معدان، وابنه جابر بن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وضمرة بن حبيب وآخرين وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً، قال عنه الذهبي: صدوق ^(٦)، وقال عنه ابن حجر: (مقبول من الثالثة)، (ت: ١١٠هـ) ^(٧).
- ٦- حجر بن حجر الكلاعي - رحمه الله تعالى -، الحمصي روى عن: العرياض بن سارية، وروى عنه: خالد بن معدان، روى له أبو داود حديثاً واحداً، ذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي: حجر بن حجر عن العرياض وعنه خالد بن معدان ^(٨)، وقال عنه ابن حجر (مقبول من الثالثة) ^(٩).
- ٧- العرياض بن سارية - رضي الله عنه :- أبو الحارث الفزاري السلمي، أبو نجيح، كان من الطبقة العاشرة)، (ت: ٢٤١هـ) ^(١).
- ٢- الوليد بن مسلم القرشي - رحمه الله تعالى :- أبو العباس الدمشقي مولى، روى عن: ثور بن يزيد الرحبي وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وإسحاق ابن عبيد الله بن أبي مليكة، وآخرين، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإبراهيم بن أيوب الحوراني، وإبراهيم بن العلاء، وآخرون، أخرج له الجماعة، قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وقال العجلي، ويعقوب بن شيبه: الوليد بن مسلم ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قال أبو الحسن الدارقطني: الوليد بن مسلم يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، قال الذهبي: الحافظ أبو العباس عالم أهل الشام، كان مدلساً فيتقى من حديثه ما قال فيه (عن) ^(٢)، قال عنه ابن حجر: (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية من الثامنة)، (ت: ١٩٤هـ أو ١٩٥هـ) ^(٣).
- ٣- ثور بن يزيد: - رحمه الله تعالى - قال عنه ابن حجر: (ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر من السابعة)، (ت: ١٥٠هـ) ^(٤).

(٥) المصدر نفسه: ١٩٠/١، تقدمت ترجمته في حديث

رقم: (١).

(٦) الثقات لابن حبان: ١١١/٥، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٣٠٤/١٧، والكاشف للذهبي: ٦٣٨/١.

(٧) تقريب التهذيب لابن حجر: ٣٤٧/١.

(٨) الثقات لابن حبان: ١٧٧/٤، وتهذيب الكمال في أسماء

الرجال للمزي: ٤٧٢/٥، والكاشف للذهبي: ٣١٤/١.

(٩) تقريب التهذيب لابن حجر: ١٥٤/١.

(١) تقريب التهذيب لابن حجر: ٨٤/١.

(٢) ينظر: الثقات للعجلي: ٣٤٢/٢، والثقات لابن حبان: ٢٢٢/٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٦/٩، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٨٦/٣١، والكاشف للذهبي: ٣٥٥/٢.

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر: ٥٨٤/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٥/١، تقدمت بحديث رقم: (٣).

البكائين ومن أهل الصفة سكن الشام، روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي عبيدة بن الجراح، وروى عنه: خالد بن معدان، وحجر بن حجر، وجبير بن نفير الحضرمي، وآخرون^(١)، قال ابن حجر: (صحابي كان من أهل الصفة، ونزل حمص مات بعد السبعين)^(٢).
الحكم على إسناده الحديث: من دراسة الإسناد يتبين أنّ في هذا الإسناد ثلاثة أسباب تحتمل التضعيف:

الأول: في الإسناد الوليد وهو مدلس تدليس تسوية، ومدار الحديث عليه، ويجاب عنه بأنه: قد صرح بالتحديث عند أبي داود^(٣)، فزالت تهمة تدليسه.

الثاني: فيه (عبد الرحمن بن عمرو)، قال عنه ابن حجر: (مقبول)، أي: حيث يتابع، وإلا فهو لين الحديث ضعيف، ويجاب عن ذلك بأن قول الذهبي فيه أقرب إلى الصواب إذ قال عنه (صدوق)، وقد وثقه ابن حبان وروى عنه جمع من الرواة، قال صاحب التحرير - الشيخ شعيب والدكتور بشار -: (بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصححه

الترمذي حديثه)^(٤)، وتصحيح الترمذي للحديث تعديل لرواته؛ لأنّ الترمذي قال: (هذا حديث حسن صحيح)^(٥)، عن الأسناد الذي ورد به عبد الرحمن السلمي، ثم ذكر طرق الحديث عن العرياض، وأصرح من ذلك قول الحاكم عن الأسناد الذي ورد به، عبد الرحمن السلمي غير مقرون برواية حجر: (هذا إسناد صحيح على شرطهما) ووافقه الذهبي^(٦)، ويلزم من تصحيح الأسناد المعين توثيق رواته، إذ تصحيح الناقد للإسناد أو ما ينزل منزلة تصحيحه، كتحسينه، تعديل منه لأفراد رواته، إذ موجب الحكم بالصحة أو الحسن للإسناد المعين ثقة الرواة^(٧).

وأما قول ابن القطان (فالرجل مجهول الحال - أي عبد الرحمن بن عمرو السلمي - والحديث من أجله لا يصح)^(٨). فقد أجاب عنه الحافظ العراقي بقوله: (ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه ابنه جابر وضمرة بن حبيب وعبد الأعلى بن هلال ومحمد بن زياد الإلهاني فالرجل معروف العين والحال معاً)^(٩).

(٤) تحرير تقريب التهذيب للشيخ شعيب، د: بشار: ٣٤٠/٢.
(٥) جامع الترمذي: كتاب العلم، باب في ما جاء في الأخذ بالسنة: ٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٦٧٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) ينظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم: ١٧٥/١، رقم الحديث: (٣٣٠)، وقال: هذا إسناد صحيح على شرطهما.

(٧) تحرير علوم الحديث للجديع: ٣١٥/١.

(٨) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: ٨٩/٤.

(٩) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي: ١٤٦/١.

(١) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: ١٢٣٩/٣، وتهذيب الكما في أسماء الرجال للزمي: ٥٤٩/١٩، والكاشف للذهبي: ١٧/٢.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر: ٣٨٨/١.

(٣) سنن أبي داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة: ١٦/٧، رقم الحديث: (٤٦٠٧).

عند الطبراني^(٥)، وعبد الله بن أبي بلال الخزاعي^(٦)، عند أحمد^(٧)، ويحيى بن أبي المطاع^(٨)، عند ابن ماجة^(٩)، وجبير بن نفير^(١٠) عند الطبراني^(١١)، خمستهم عن العرياض، به، فقويا بالمتابعة المذكورة، وتابع خالد بن معدان، ضمرة بن حبيب الحمصي^(١٢)، عن عبد الرحمن، عند أحمد^(١٣)، وتابع ثور، بحير بن سعد عن خالد بن معدان عند الترمذي^(١٤)، وتابع

الثالث: جهالة حجر بن حجر فهو (مجهول عين)، ولهذا قال ابن القطان رداً على عبد الحق الأشبيلي في بيان الوهم: (وسكت عنه، وليس بصحيح) وحجر بن حجر هذا لا يعرف، ولا أعلم أحداً ذكره^(١) وقوله (لا أعلم أحداً ذكره) يدل على عدم اطلاعه؛ لذكر ابن حبان له في الثقات.

وأما قول الحافظ ابن حجر فيه بأنه: (مقبول)، فقد أجاب صاحباً التحرير بقولهما: (بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه خالد بن معدان، ولم يؤثقه سوى ابن حبان، لذلك ذكره الذهبي في «الميزان»^(٢)، وهذا المنحى من الحافظ في حكمه على (حجر) بأنه: (مقبول)، قائم على أساس تصحيحه لاختيار أبي الحسن القطان في أن من زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل - وقد وثقه ابن حبان - مع رواية واحد عنه قُبِلَ وإلا فلا، خلافاً للقاعدة المشهورة عند جمهور المحدثين في اشتراط راويين لرفع الجهالة^(٣).

ولكن هذه الجهالة لا تضعف هذا الإسناد؛ لأن رواية: (حجر بن حجر) مقرونة برواية (عبد الرحمن بن عمرو السلمي) وعبد الرحمن (صدوق) لما تقدم. وقد حصلت المتابعة لأربعة من رواة الإسناد وهم: (عبد الرحمن وحجر، وخالد، وثور، والوليد)، فقد تابع عبد الرحمن وحجر، المهاصر بن حبيب^(٤)،

بأس به، ينظر: الجرح والتعديل ٤٣٩/٨. (٥) معجم الطبراني: ٢٤٨/١٨، رقم الحديث: (٦٢٣) قال الشيخ شعيب: وهذا إسناد حسن، ينظر: هامش مسند أحمد: ٣٦٨/٢٨.

(٦) عبد الله ابن أبي بلال الخزاعي الشامي، قال عنه ابن حجر: مقبول، ينظر: تقريب التهذيب: ٢٩٧/١.

(٧) مسند أحمد: مسند الشاميين: ٣٧٦/٢٨، رقم الحديث: (١٧١٤٦)، قال الشيخ شعيب: حديث صحيح.

(٨) يحيى ابن أبي المطاع القرشي، قال ابن حجر عنه: صدوق، ينظر: تقريب التهذيب: ٥٩٧/١.

(٩) سنن ابن ماجة: أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين: ٢٨/١، رقم الحديث: (٤٢)، قال الشيخ شعيب: حديث صحيح بطرقه وشواهد وفي اسناده انقطاع لأن يحيى لم يسمع من العرياض.

(١٠) جبير بن نفير الحضرمي الحمصي، قال ابن حجر عنه: ثقة جليل، ينظر: تقريب التهذيب: ١٣٨/١.

(١١) المعجم الكبير للطبراني: ٢٥٧/١٨، رقم الحديث: (٦٤٢).

(١٢) ضمرة بن حبيب الزبيدي أبو عتبة الحمصي: قال ابن حجر: ثقة، ينظر: تقريب التهذيب: ٢٨٠/١.

(١٣) مسند أحمد: ٣٦٧/٢٨، رقم الحديث: (١٧١٤٦)، وقال شعيب: حديث صحيح.

(١٤) جامع الترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: ٨٨/٤.

(٢) تحرير تقريب التهذيب للشيخ شعيب ود. بشار: ٢٥٤/١.

(٣) ينظر: بحوث في المصطلح د. ماهر الفحل: ٢٨١/١.

(٤) مهاصر بن حبيب، الزبيدي الشامي، قال عنه ابو حاتم: لا

الوليد بن مسلم، الضحاك بن مخلد^(١)، عن ثور عند الحاكم^(٢).
كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشتر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة^(٨)، ومن حديث أنس عند البخاري لجزء منه: ((اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةٌ))^(٩).
حديث حسن صحيح^(٣).

غريب الحديث:

- ١- عائدين: من عاد يعود فهو عائد وهوكل من أتاك مرة بعد أخرى^(١٠).
- ٢- مُقْتَبِسِينَ: أي: طالبي العلم^(١١).
- ٣- ذَرَفَتْ: يقال: ذرفت عينه أي: سال دمعها^(١٢).
- ٤- التَّوَجَّدُ: أقصى الأضراس، وهي أربعة في أقصى الأسنان^(١٣).

شرح الحديث: كان النبي ﷺ كثيراً ما يعظ أصحابه في غير الخطب الراتبة، كخطب الجمع والأعياد، وقد أمره الله تعالى بذلك فقال: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]^(١٤)، ولكنه كان لا يديم وعظهم، بل يتخولهم به أحياناً، والبلاغة في الموعظة هي: التوصل إلى إفهام المعاني المقصودة، وإيصالها إلى قلوب السامعين بأحسن

بالسنة: ٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٦٧٦)، وقال حديث حسن صحيح.

(١) الضحاك بن مخلد الشيباني أبو عاصم، قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت، ينظر: تقريب التهذيب: ٢٨٠/١.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ١٧٤/١، رقم الحديث: (٣٢٩)، وقال هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ، ووافقه الذهبي.

(٣) جامع الترمذي: ٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٦٧٦).

(٤) ينظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم: ١٧٥/١، رقم الحديث: (٣٣٠).

(٥) ينظر: اتباع السنن واجتناب البدع للضياء المقدسي: ٢٠/١.

(٦) الضعفاء لابن نعيم: ٤٦/١.

(٧) جامع الترمذي: أبواب المناقب، باب مناقب عمار بن ياسر: ٦٦٨/٥، رقم الحديث: (٣٧٩٩)، وقال حديث غريب.

(٨) صحيح مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة: ٥٩٢/٢، رقم الحديث: (٨٦٧).

(٩) صحيح البخاري: كتاب الاحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية: ٦٢/٩، رقم الحديث: (٧١٤٢).

(١٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣١٧/٣.

(١١) ينظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي: ١١٩/٣.

(١٢) ينظر: مختار الصحاح للرازي: ١١٢/١.

(١٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٥١٣/٣.

(١٤) سورة النساء: آية رقم: (٦٣).

يكاد يصح منه الوجود^(٤)، بقوله ﷺ: ((... وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها))^(٥)، ويحتمل أن النبي ﷺ أخبر بفساد الأمر ووضعه في غير أهله؛ حتى توضع الولاية في العبيد فإذا كانت فاسمعوها وأطيعوها؛ تغليباً لأهون الضررين، وهو الصبر على ولاية من لا تجوز ولايته؛ لئلا يفضي إلى فتنة عظيمة^(٦).

وقوله ﷺ: ((فإنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ))، هذا إخبار منه ﷺ، بما سيقع في أمته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدين وفروعه، فأمر عند الإفتراق والاختلاف بالتمسك بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين من بعده^(٧). والمعنى: الزموا ما قلت لكم؛ فإنه من يعيش منكم بعدي لا مخلص له إلا نصيحتي بالتمسك بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي^(٨)، وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم لأنه ﷺ قال: ((الخلافة بعدي ثلاثون سنة))^(٩)، وقد انتهت

صورة من الألفاظ الدالة عليها، وقوله: (ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب)، ذرفت أي سالت وإسناده إلى العيون مبالغة، وفائدة تقديم ذرفت على وجلت وحقه التأخير؛ للإشعار بأن تلك الموعظة أثرت فيهم، وأخذت بمجامعهم ظاهراً، وباطناً^(١).

وقولهم: (يا رسول الله، كأنها موعظة مودع، فأوصنا)، يدل على أنه ﷺ قد أبلغ في تلك الموعظة ما لم يبلغ في غيرها؛ فلذلك فهموا أنها موعظة مودع، فإن المودع يستقصي ما لم يستقص غيره في القول، والفعل فاستوصوه وصية تكون فيها كفاية لمن تمسك بها، فقال ﷺ: ((أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة)) فهاتان الكلمتان تجمعان سعادة الدنيا، والآخرة، أما التقوى فهي كافلة بسعادة الدنيا والآخرة لمن تمسك بها، وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين، فبها تنتظم مصالح العباد في معاشهم^(٢). وقوله ﷺ: ((وإن تأمر عليكم عبد))، هو مما أطلع عليه النبي ﷺ، من أمر أمته بعده، وولاية العبيد عليهم، ولا ينافي هذا قوله ﷺ: ((لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان))^(٣)؛ لأن ولاية العبيد قد تكون من جهة إمام قرشي، أو أن العبد الحبشي إنما ذكر على وجه ضرب المثل، وقد يضرب المثل في الشيء بما لا

(٤) ينظر: معالم السنن للخطابي: ٣٠٠/٤.

(٥) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث

الغار: ١٧٥/٤، رقم الحديث: (٣٤٧٥).

(٦) ينظر: شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد: ٩٧/١.

(٧) ينظر: فيض القدير للمناوي: ٥٠٦/٤.

(٨) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي

القاري: ٢٥٢/١.

(٩) صحيح ابن حبان: ٣٩٢/١٥، رقم الحديث: (٦٩٤٣)، قال

الشيخ شعيب: إسناده حسن.

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري: ٢٥١/١.

(٢) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١١٧/٢.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الاحكام، باب الأمراء من قريش: ٦٢/٩، رقم الحديث: (٧١٤٠).

المأمور به في هذا الحديث مع ما خالطها من الكذب، والأباطيل إلا بمعرفة الضعفاء من الثقات، وقد علم النبي ﷺ بما يكون من ذلك في أمته^(٥).

٢- بيان أهمية أن تكون الموعظة بليغةً فصيحَةً؛ لِمَا لها من الأثر على القلوب، والعقول، وما يثمره ذلك من الهداية إلى الرشد لمن كان ضالاً، وزيادة الإيمان، لمن كان مهتدياً.

٣- فيه الإخبار بما سيقع في أمته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدين، وفروعه، فأمر بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده^(٦).

الفوائد النحوية والبلاغية:

١- فيه فائدة بلاغية باستخدام الاستعارة التمثيلية في قول النبي ﷺ: (عضواً عليها بالنواجذ) شبه حال التمسك بالسنة المحمدية، بحال من يتمسك بشيء بيديه، ثم يستعين عليه بنواجذه وأسنانه؛ استظهاراً للمحافظة عليها^(٧).

٢- فيه فائدة نحوية وذلك بحذف كان واسمها في قول النبي ﷺ: (وإن عبداً حبشياً) والتقدير: وإن كان المتولي عبداً، فإن حذف (كان) مع اسمها كثير بعد (إن، ولو)، كما قال ابن مالك في إفيته:

• المطلب الثاني: مثل دين الله تعالى:

الحديث (٢) قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ بَحِيرِ

بخلافة علي رضي الله عنه وقوله ﷺ: (عضواً عليها بالنواجذ)؛ هذه استعارة تمثيلية شبه حال التمسك بالسنة المحمدية بجميع ما يمكن من الأسباب المعينة عليه بحال من يتمسك بشيء بيديه، ثم يستعين عليه بنواجذه، وهو آخر الأضراس؛ وإثماً أراد بذلك الجد في لزوم السنة، استظهاراً للمحافظة في ذلك، وقوله ﷺ: (واياكم ومحدثات الأمور) أي: احذروا من الأمور التي أحدثت على خلاف أصل من أصول الدين^(٨). وقوله ﷺ: (فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)، والمحدث على قسمين: مُحدث ليس له أصل في الشريعة فهذا باطل مذموم، ومُحدث بحمل النضير على النضير فهذا ليس بمذموم، وقال عمر رضي الله عنه: (نعمت البدعة هذه)^(٩)، يعني التراويح فأما ما كان منها مبيناً على قواعد الأصول ومردوداً إليها فليس ببدعة ولا ضلالة^(١٠)، والنبي ﷺ، لم يكن له وقت معين يقصص على أصحابه فيه غير خطبته الراجعة في الجمع والأعياد، وإثماً كان يذكروهم أحياناً، أو عند حدوث أمر يحتاج إلى التذكير عنده^(١١).

الفوائد المستنبطة:

١- فيه دليل على أنه ﷺ، أمر أمته بمعرفة الضعفاء من الثقات؛ لأنه لا يتمكن من لزوم السنة

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري: ٢٥٣/١.

(٢) ينظر: شرح السنة للبغوي: ١١٩/٤، وقال حديث صحيح.

(٣) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود: ٣٥/١٣.

(٤) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١٣٠/٢.

(٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد: ٢١/١.

(٦) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١٢٠/٢.

(٧) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري: ٢٥٣/١.

حافظ من صغار التاسعة)، (ت: ٢٤٤هـ) ^(٣).
٢- بقية بن الوليد رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر: (صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة) (ت: ١٩٧هـ) ^(٤).

٣- بحير بن سعد رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر (ثقة ثبت من السادسة) ^(٥).

٤- خالد بن معدان رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر: (ثقة عابد يرسل كثيراً من الثالثة)، (ت: ١٠٣هـ) وقيل بعد ذلك ^(٦).

٥- جبير بن نفير رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر: (ثقة جليل من الثانية مخضرم ولأبيه صحبة فكأنه هو ما وفد إلا في عهد عمر)، (ت: ٨٠هـ) وقيل بعدها ^(٧).

٦- النواس بن سمعان رضي الله عنه: الكلابي، الأنصاري له صحبة ويقول: من ينسبه النواس بن سمعان بن خالد ابن عبد الله بن عمرو بن قرط بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وزوج أخته من النبي ﷺ فلما دخلت على النبي ﷺ تعوذت منه، فتركها وهي الكلابية،

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر: ٣٩٩/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٢٦/١، تقدمت ترجمته بحديث رقم (١).

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر: ١٢٠/١، تقدمت ترجمته

بحديث رقم: (١).

(٦) المصدر نفسه: ١٩٠ / ١، تقدمت ترجمته بحديث

رقم: (١).

(٧) المصدر نفسه: ١٣٨/١، تقدمت ترجمته في حديث

رقم: (٢).

بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكَلَابِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، عَلَى كَنْفِي الصِّرَاطِ سُورَانِ لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفْتَتَحَتَانِ، عَلَى الْإِبْوَابِ سُتُورٌ وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ وَدَاعٍ يَدْعُو فَوْقَهُ)) وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٥﴾ [يونس: ٢٥] ، وَالْإِبْوَابُ الَّتِي عَلَى كَنْفِي الصِّرَاطِ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حُدُودِ اللَّهِ حَتَّى يُكْشَفَ السِّتْرُ وَالَّذِي يَدْعُو مِنْ فَوْقِهِ وَاعِظُ رَبِّهِ)).

تخريج الحديث: رواه الترمذي ^(١).

دراسة إسناد الحديث:

١- علي بن حجر بن إياس بن مقاتل بن خالد السعدي رحمه الله تعالى: أبو الحسن المروزي، سكن بغداد قديماً ثم، انتقل إلى مرو فنزلها، ونسب إليها وكان متيقظاً، حافظاً ثقة مأموناً، روى عن: بقية بن الوليد، وإسحاق بن نجيح الملطي، وإسماعيل بن جعفر، وآخرين، روى عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وآخرون، قال النسائي: ثقة، مأمون، حافظ، قال ابن حبان: متيقظ، متقن قال عنه الذهبي: قال النسائي ثقة مأمون حافظ ^(٢)، وقال عنه ابن حجر: (ثقة

(١) جامع الترمذي: كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده: ١٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٨٥٩)، وقال هذا حديث حسن غريب.

(٢) ينظر: الثقات لابن حبان: ٤٦٨/٨، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٣٥٥/٢٠، والكاشف للذهبي: ٣٦/٢.

خالد بن معدان، عبد الرحمن بن جبير^(٩)، عند الحاكم^(١٠) كلاهما: (خالد وعبد الرحمن) عن جبير، وفي هذه المتابعة تقوية وتأکید لاتصال الإسناد ما بين (بقية وبحير)، لتصريحه بالسماع، وما بين (خالد وجبير)؛ لِمَا وُصِفَ به من الإرسال، فالإسناد حسن، يرتقي بالمتابعة الحاصلة ل (بقية) وإن كانت متابعة قاصرة إذ حصلت لخالد بن معدان إلى الصحيح لغيره.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب)^(١١)، وقال ابن كثير: (ورواه الترمذي والنسائي جميعاً، عن علي بن حجر عن بقية، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن النواس بن سميان، به وهو إسناد صحيح)^(١٢)، وقد صحّح كل من الترمذي وابن كثير الإسناد قيد الدراسة مع أنّ بقية لم يصرّح بالسماع فيها، ولم يشير إلى أنّه قد صرّح بالسماع عند أحمد، ممّا يشير هذا الصنيع منهما إلى أنّهما يذهبان إلى إنّ رواية (بقية عن بحير) مقبولة، ولو لم يصرّح بالسماع، ويؤيّد ذلك تعقيب الترمذي بقول: أبي إسحاق الفزاري السابق (خذوا عن بقية ما حدثكم

روى عن: النبي ﷺ روى عنه: جبير بن نفير الحضرمي، وأبو إدريس الخولاني، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة^(١)، قال ابن حجر: (صحابي مشهور سكن الشام)^(٢).

الحكم على إسناد الحديث: من خلال النظر في ترجمة رواية الإسناد يُعلَم أنّ الإسناد متصل، وأنّ رواته ثقات إلّا (بقية) فصدوق مدلس، إلّا أنّه قد صرّح بالسماع من بحير عند أحمد^(٣)،

وابن أبي عاصم^(٤)، فزالت تهمة تدليسه بتصريحه بالسماع، وقد حصلت المتابعة لاثنتين من رواية الإسناد وهما: (علي بن حجر وخالد)، فقد تابع علي بن حجر، كل من حيوة بن شريح^(٥)، عند أحمد^(٦)، وعمرو بن عثمان^(٧)، عند ابن أبي عاصم^(٨)، ثلاثتهم: (علي، وحيوة وعمرو) عن بقية، به، وتابع

(١) ينظر: أسد الغابة لابن الأثير: ٣٤٥/٥، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٣٧/٣٠.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر: ٥٦٦/١.

(٣) مسند أحمد: مسند الشاميين: ١٨٤/٢٩، رقم الحديث: (١٧٦٣٦).

(٤) السنة: لابن أبي عاصم: ١٤/١، رقم الحديث: (١٨).

(٥) حيوة بن شريح أبو العباس الحمصي، قال عنه ابن حجر: ثقة، ينظر: تقريب التهذيب: ١٨٥/١.

(٦) مسند أحمد: مسند الشاميين: ١٨٤/٢٩، رقم الحديث: (١٧٦٣٦)، قال الشيخ شعيب: (حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف)، قلت: لأن الشيخ شعيب يشترط التصريح بالسماع بكل طبقات السند.

(٧) عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير أبو حفص الحمصي، قال عنه ابن حجر: صدوق، ينظر: تقريب التهذيب: ٤٢٤/١.

(٨) السنة: لابن أبي عاصم: ١٤/١، رقم الحديث: (١٨).

(٩) عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي الحمصي، قال

ابن حجر: ثقة، ينظر: تقريب التهذيب: ٣٣٨/١.

(١٠) المستدرک على الصحيحين للحاكم: ١٤٤/١، رقم الحديث: (٢٤٥)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولا أعرف له علة ووافقه الذهبي.

(١١) جامع الترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في مثل الله لعباده: ١٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٨٥٩).

(١٢) تفسير ابن كثير: ١٣٨/١.

((هذا سبيل الله وهذه السبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه))، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ^(٦).

غريب الحديث :

١- كَنَفِي: الكَنَف بالتحريك: الجانب، والناحية، وكنف الشيء: جانبه ^(٧).

٢- سُورَانٍ: مفردة سُورٌ: وهو حائط المدينة، ^(٨).

٣- سُتُورٌ: مفردة (ستر) وهو ما يستر به كائناً ما كان، و(ستر) الشيء: غطاه، وبابه نصر ^(٩).

٤- حُدُودٌ: جمع حدٍ، وأصل الحد: المنع، فكأنَّ حدود الشرع فصلت بين الحلال، والحرام ^(١٠).

شرح الحديث: معنى المثل هو تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر، وقد فسر النبي ﷺ ذلك المثل كما في بعض طرق الحديث: ((بأن الصراط الإسلام، والسوران: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي من فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل

عن الثقات) ^(١)، مع ورود الإسناد بالنعنة، وقد صرح الحافظ ابن عبد الهادي بقبول رواية بقية عن بحير ولو بالنعنة فقال: (ورواية بقية عن بحير صحيحة، سواء صرح بالتحديث أم لا) ^(٢)، وقال الشيخ عبد القادر الارنؤوط: (إسناده صحيح) ^(٣).

وقد أخرج الحديث صاحب المشكاة عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ: ((ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً وعن جنبتي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة وعلى الأبواب ستور مرخاة وعند رأس الصراط داع يقول: استقيموا على الصراط ولا تعوجوا وفوق ذلك داع يدعو كلما هم عبد أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتحه فإنك إن تفتحه تلجه «ثم فسر فأخبر»: أن الصراط هو الإسلام، وأن الأبواب المفتحة محارم الله، وأن الستور المرخاة حدود الله، وأن الداعي على رأس الصراط هو القرآن، وأن الداعي من فوقه واعظ الله في قلب كل مؤمن)) ^(٤).

قال الشيخ عبد القادر الارنؤوط: (الحديث بهذا اللفظ لا يعرف من حديث ابن مسعود، وإنما هو من حديث النواس بن سمعان) ^(٥)؛ وإنما المعروف من حديث ابن مسعود قال: (خَطَّ لنا رسول الله ﷺ خطاً، ثم خط عن يمينه وشماله خطوطاً، ثم قال:

(٦) المستدرک علی الصحیحین للحاکم: ٢٦١/٢، رقم الحديث: (٢٩٣٨) وصححه الحاكم، وأقره الذهبي.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٢٠٥/٤.

(٨) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس: ١١٥/٣.

(٩) ينظر: مختار الصحاح للرازي: ١٤٢/١.

(١٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣٥٢/١.

(١) جامع الترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في مثل الله لعباده: ١٤٤/٥، رقم الحديث: (٢٨٥٩).

(٢) تعلية على العلل لابن أبي حاتم: ١٥٧/١.

(٣) هامش جامع الأصول: ٢٧٤/١.

(٤) ينظر: مشكاة المصابيح للتبريزي: ٦٧/١.

(٥) هامش جامع الأصول: ٢٧٥/١.

الفوائد المستنبطة:

١- بيان مثل الإسلام في هذا الحديث بصراط مستقيم، وهو الطريق، السهل، الواسع الموصل سالكه إلى مطلوبه، وهو -مع هذا- مستقيم، لا عوج فيه فيقتضي ذلك قربهِ وإيصاله إلى المقصود من الطاعة، ثم الجنة، وسهولته من حيث السير بفعل الأوامر، وترك النواهي^(٦).

٢- استخدام التشبيه في بيان المعاني الشرعية التي يقصدها الشارع وذلك بضرب الأمثلة وقياس المعقول على المشاهد المحسوس؛ لتقرير وتأكيد المعنى المراد من الخطاب الشرعي قال الطيبي: (التشبيه بالمحسوس المعايين؛ ليفيد أنّ ظهوره بلغ في الكشف والبيان مبلغ هذا المحسوس المشاهد)^(٧).

٣- التحذير من المحرمات؛ لأنّ لها بدايات ومقدمات، إذا قاربها العبد أوشك على فعل المحرم لشدة تعلق النفس بالمحرمات وهذا ما أُشير إليه بقول النبي ﷺ: ((إن تفتحته تلجه))^(٨)، وبقول النبي ﷺ: ((حُفَّت الجنة بالمكاره، وحُفَّت النار بالشهوات))^(٩).

مسلم^(١)، والمراد بقوله ﷺ: (على كنفي الصراط سوران)، أي: على جانبيها جداران وقوله ﷺ: (لهما أبواب مفتحة)، الأبواب هي المحارم، وليست الأبواب مغلقة، بل مفتوحة عليها ستور مرخاة، وكذلك أبواب المحارم ليست مغلقة، ولا مردودة على الناس وإنّما بينهم وبينها ستور، وهي ستور النهي فإذا رفعوا تلك الستور ولجوها^(٢).

وذلك الداعي على رأس الصراط هو كتاب الله؛ فإنّه رأس الإسلام وأصله، فكأنّه واقف على رأس الإسلام يدعو الناس إلى الدخول في الإسلام وينهاهم عن اتّباع طرق الشر، (والداعي من فوق) أي: من فوق الصراط هو: ((واعظ الله في قلب كل مسلم))^(٣)، جعله فوق الصراط؛ لأنّه أقرب إلى العبد لملاسته للعبد طول حياته مما يثمر عند العاصي، خوفاً في قلبه^(٤).

والمراد: بـ(واعظ الله) هو لمة الملك في قلب المؤمن، وإنّما جعل لمة الملك التي هي واعظ الله فوق داعي القرآن؛ لأنّه إنّما ينتفع به إذا كان المحل قابلاً بالتدبير^(٥).

(١) مسند أحمد: مسند الشاميين: ١٨٢/٢٩، رقم الحديث:

(١٧٦٣٤)، قال شعيب: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري: ٢٧٣/١.

(٣) مسند أحمد: ١٨٢/٢٩، رقم الحديث: (١٧٦٣٣)، قال

الشيخ شعيب: حديث صحيح وهذا إسناد حسن.

(٤) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني: ١٠١/٧.

(٥) ينظر: شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن: ٦٥٤/٢.

(٦) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب: ١٦١/٢.

(٧) ينظر: شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن: ٥٤٧/٢.

(٨) مسند أحمد: ١٨٢/٢٩، رقم الحديث: (١٧٦٣)، قال

الشيخ شعيب: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن.

(٩) صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: ٢١٧٤/٤، رقم الحديث: (٢٨٢٢). ولم يذكر الباب.

والعجب من إتقانه، وسلامته من الغلط، مع ما رزق من الحفظ، قال عنه الذهبي: الإمام أبو يعقوب المروزي بن راهويه عالم خراسان^(٣)، قال عنه ابن حجر: (ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد ابن حنبل)، (ت: ٢٣٨هـ)^(٤).

٢- بقية رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر: (صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة)، (ت: ١٩٧هـ)^(٥).

٣- بحير بن سعد رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر: (ثقة ثبت من السادسة)^(٦).

٤- خالد بن معدان رحمه الله تعالى: قال عنه ابن حجر: (ثقة عابد يرسل كثيراً من الثالث)، (ت: ١٠٣)، (وقيل بعد ذلك)^(٧).

٥- أبو رهم السمعي رحمه الله تعالى: أحزاب بن أسيد، ويقال: ابن أسد، مختلف في صحبته روى عن: النبي ﷺ، وعن أبي أيوب خالد بن زيد الانصاري، والعرباض بن سارية، وروى عنه: خالد بن معدان، والحارث بن زياد، وربيع بن قيس، وشريح

(٣) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٢، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٣٧٣/٢، والكاشف للذهبي: ٢٣٣/١.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر: ٩٩/١.

(٥) المصدر السابق: ١٢٦/١، تقدمت ترجمته بحديث رقم (١).

(٦) المصدر السابق: ١٢٠/١، تقدمت ترجمته بحديث رقم: (١).

(٧) تقريب التهذيب لابن حجر: ٤٩٨/١، تقدمت ترجمته بحديث رقم: (١).

٤- بيان فضل الله تعالى بأن جعل المحرمات مستورة ومحجوزة بستور الوعيد، والتهديد بالعقاب الدنيوي والأخروي على فعلها؛ لئلا يفتتن العبد فيواقعها^(١).

• المطلب الثالث: بيان حد الكبائر وعددها:

الحديث (٣) قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَنْبَأَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنِي بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، أَنَّ أَبَا رُحْمَ السَّمْعِيِّ، حَدَّثَهُمْ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَنْ جَاءَ يَعْبُدُ اللَّهَ، وَلَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَحْتَنِبُ الْكَبَائِرَ كَانَ لَهُ الْجَنَّةُ)) فَسَأَلُوهُ عَنِ الْكَبَائِرِ، فَقَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الْمُسْلِمَةِ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرَّحْفِ».

تخريج الحديث: رواه النسائي^(٢).

دراسة إسناد الحديث:

١- إسحاق بن إبراهيم رحمه الله تعالى: بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي أبو يعقوب المروزي المعروف بابن راهويه، روى عن: بقية ابن الوليد الشامي، وإبراهيم بن الحكم، وأزهر بن سعد السمان البصري، وآخرين، وروى عنه: الجماعة سوى ابن ماجه، قال أحمد بن حنبل: أمثل إسحاق يُسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وقال أبو زرعة: ما رأي أحفظ من إسحاق، قال أبو حاتم:

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري: ٢٧٣/١.

(٢) سنن النسائي: كتاب تحريم الدم، باب ذكر الكبائر: ٨٨/٧، رقم الحديث: (٤٠٠٩).

بن عبيد الحضرمي، وآخرون، أخرج له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، قال العجلي: شامي تابعي ثقة، وقال عنه الذهبي: مختلف في صحبته^(١)، وقال عنه ابن حجر: (مختلف في صحبته والصحيح أنه مخضرم ثقة)^(٢).

٦- أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه: خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة بن عبد عوف، أبو أيوب الأنصاري الخزرجي، شهد بدرًا، والعقبة، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بن كعب، وروى عنه: أبو رهم السمعاني، وأسلم أبو عمران، والأسود بن يزيد النخعي وآخرون، أخرج له الجماعة^(٣) قال ابن حجر: (من كبار الصحابة شهد بدرًا ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه)، (ت: ٥٠هـ) وقيل بعدها^(٤).

الشيخ شعيب: حديث حسن بمجموع طرقه.
(٧) سلمان الأغري أبو عبد الله المدني مولى جهينة، قال ابن حجر: ثقة، ينظر: تقريب التهذيب: ٢٤٦/١.
(٨) المستدرک على الصحيحين: ٧٤/١، رقم الحديث: (٦٠)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه».

الحكم على إسناد الحديث: يتبين من ترجمة رجال الإسناد: أن إسناد الحديث متصل، وأن رواته ثقات إلا بقية بن الوليد، فهو مدلس وفي مرتبة صدوق، وقد زالت تهمة تدليسه؛ لأنه صرح بالسماع عند النسائي^(٥)، وأحمد^(٦)، قد حصلت المتابعة

(٩) شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي الحمصي، قال ابن حجر: ثقة وكان يرسل كثير، ينظر: تقريب التهذيب: ٢٦٥/١.
(١٠) المعجم الكبير الطبراني: ١٢٩/٤، رقم الحديث: (٣٨٨٦)، قال الشيخ شعيب: سنده حسن بالشواهد، ينظر: هامش صحيح ابن حبان: ٣٩/٨.

(١١) حيوة بن شريح أبو العباس الحمصي، قال عنه ابن حجر: ثقة، ينظر: تقريب التهذيب: ١٨٥/١.

(١٢) زكريا بن عدي بن الصلت التيمي الكوفي نزيل بغداد، قال ابن حجر: ثقة جليل، ينظر: تقريب التهذيب: ٢١٦/١.

(١٣) مسند أحمد: أحاديث رجال من أصحاب النبي: ٤٨٨/٣٨، رقم الحديث: (٢٣٥٠٢)، قال الشيخ شعيب: حديث حسن بمجموع طرقه.

(١٤) عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير أبو حفص الحمصي، قال عنه ابن حجر: صدوق، ينظر: تقريب التهذيب: ٤٢٤/١.

(١٥) سنن النسائي: كتاب تحريم الدم، باب ذكر الكبائر: ٨٨/٧، رقم الحديث: (٤٠٠٩).

(١) الثقات؛ للعجلي: ٢ / ٤٠١، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٢٨٠/٢، والكاشف للذهبي: ٢٢٩/١.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر: ٩٦/١.

(٣) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: ١٦٠٦/٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٦٦/٨.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر: ١٨٨/١.

(٥) سنن النسائي: كتاب تحريم الدم، باب ذكر الكبائر: ٨٨/٧، رقم الحديث: (٤٠٠٩).

(٦) مسند أحمد: ٣٨ / ٤٨٨ رقم الحديث: (٢٣٥٠٢) قال

من الذنوب، كالقتل، والزنا، وغير ذلك^(٥).
٢- يَوْمَ الزَّحْفِ: فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ إِذَا فَرَّ مِنَ الْقِتَالِ، وَالتَّقَى الزَّحْفَانِ أَي: الْجَيْشَانِ^(٦).
شرح الحديث: قوله ﷺ: (من جاء) أي: في يوم القيامة، (يعبد الله ولا يشرك به شيئاً)، معنى «يعبد الله»: يطيعه فيما يطيقه والاجتناب أبلغ من مجرد الترك؛ لأنه يستلزم المباحة من الكبائر، والكبائر جمع كبيرة وهي الفعل القبيحة من الذنوب، المنهى عنها شرعاً؛ لعظم أمرها، كالإشراك بالله والقتل، وليست الكبائر محصورة في هذه الثلاث^(٧).

(وقتل النفس المسلمة) أي: المعصومة الدم، قتلها بغير حق مسلماً كان، أو ذمياً مباشرة، أو تسبباً، وأما غير المعصومة بأن يقتل نفساً، فاستحق القصاص، أو زنى محصناً، فاستحق الرجم، أو نحو ذلك، فليس داخلياً في هذا الوعيد، بكونها من الكبائر، (والفرار) بكسر الفاء أي الهروب، (يوم الزحف) أي يوم الجهاد، ولقاء العدو في الحرب، والزحف: الجيش^(٨).

وجعل الحافظ ابن حجر الكبائر ما يقرب على العشرين وهي: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله الإباحة، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم،

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الأثير: ١٤٢/٤.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد: ٥٢٧/١.

(٧) ينظر: الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: ١٤ / ٦٨.

(٨) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى لمحمد الأثيوبي: ٢٨٣ / ٣.

وحياة وزكريا وعمر)، عن بقية، قال حدثني بحير به، فإسناد الحديث من طريق (بقية)، حسن، يرتقي بالمتابعة الحاصلة لبقية وإن كانت متابعاً قاصرة إلى الصحيح لغيره، والله أعلم، قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه)^(١). قال الشيخ شعيب عن الإسناد الذي هو قيد الدراسة: (وأخرجه أحمد، والنسائي، والطبراني من طرق عن بقية، وهذا سند قوي)^(٢). وللشطر الأول من الحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، عند مسلم بلفظ: ((الصلاة الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارة لما بينهما، ما لم تغش الكبائر))^(٣).

ولشطره الثاني شاهد من حديث أنس مرفوعاً عند مسلم بلفظ: ((ذكر رسول الله ﷺ الكبائر - أو سئل عن الكبائر - فقال: ((الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين)) وقال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟» قال: «قول الزور - أو قال: شهادة الزور»^(٤).

غريب الحديث:

١- الْكَبَائِرُ: واحدها: كبيرة، وهي الفعل القبيحة

(١) المستدرک على الصحيحين: ٧٤/١، رقم الحديث: (٦٠)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه» قال الذهبي: عبيد الله عن أبيه سلمان الأغرخري فقط.

(٢) هامش صحيح ابن حبان: ٣٩/٨.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة: ٢٠٩/١، رقم الحديث: (٢٣٣).

(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها: ٩٢/١، رقم الحديث: (٨٨).

الكتاب والسنة^(٢). قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النَّجْم: ٣٢]، وقوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٣١]، (جعل في المنهيات صغائر وكبائر، وفترق بينهما في الحكم، إذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطاً باجتناب الكبائر، واستثنى اللمم من الكبائر والفواحش)^(٣).

أما حد الكبيرة وضابطها، فقال القرطبي: (والصحيح: أن كل ذنب أطلق الشرع عليه أنه كبير أو عظيم، أو أخبر بشدة العقاب عليه، أو علق عليه حداً، أو شدد النكير عليه وغلظه، وشهد بذلك كتاب الله أو سنة أو إجماع: فهو كبيرة)^(٤).

وقوله عليه السلام: (الا أنبئكم بأكبر الكبائر؟)^(٥)، يدل على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير، وأكبر، ولا يلزم من كون هذه أكبر الكبائر استواء رتبها هي في نفسها؛ فإنّ الأشراك أكبر الذنوب المذكورة في الأحاديث التي ذكر فيها الكبائر^(٦)، وقوله عليه السلام: (الفرار يوم الزحف) وإنّما يصير التولي كبيرة إذا لم يزد عدد الكفار على مثلي المسلمين، وقد يجب

والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات، والانتقال عن الهجرة، والزنا، والسرقة، والعقوق، واليمين الغموس، والإلحاد في الحرم، وشرب الخمر، وشهادة الزور، والنميمة، وترك التنزه من البول، والغلول، ونكث الصفقة، وفراق الجماعة، فتلك عشرون خصلة، وتتفاوت مراتبها، والمجمع على عدّه من ذلك أقوى من المختلف فيه، إلا ما عضده القرآن، أو الإجماع، فيلتحق بما فوقه، ويجتمع من المرفوع، ومن الموقوف ما يقاربها، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاقتصار على سبع، ويُجاب بأنّ مفهوم العدد ليس بحجة، وبأنّه أعلم أولاً بالمذكورات، ثم أعلم بما زاد، فيجب الأخذ بالزائد، أو أنّ الاقتصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل، أو من وقعت له واقعة، ونحو ذلك، وعن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- أنّه قيل له: الكبائر سبع، فقال: هن أكثر من سبع، وسبع، وفي رواية عنه: هي إلى السبعين أقرب، وفي رواية إلى السبعمئة، ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع^(١).

وذهب الجمهور إلى أنّ من الذنوب كبائر، ومنها صغائر، وذهب أبو إسحاق الإسفراييني إلى أنّه ليس في الذنوب صغيرة، بل كل ما نهى الله عنه كبيرة، ونُقِل ذلك عن ابن عباس، واحتجوا بأنّ كل مخالفة لله، فهي بالنسبة إلى جلاله، وعظمته كبيرة، قال النووي: (قد تظاهر على ذلك -أي القول الأول- دلائل من

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم: ٨٥/٢.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٣٥/٥.

(٤) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٨٤/١.

(٥) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها: ٩٢/١، رقم الحديث: (٨٨).

(٦) ينظر: مصابيح الجامع لابن الدماميني: ٦٦/٦.

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ١٨٣/١٢.

التولي إذا عُلِمَ أَنَّهُ يَقْتُلُ مِنْ غَيْرِ نَكَايَةٍ فِي الْكَفَّارِ^(١).

الفوائد المستنبطة:

١- إنَّ مَنْ أَتَى بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ مَعَ اجْتِنَابِهِ لِلْكِبَائِرِ؛ غُفِرَ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنَ الصَّغَائِرِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٣١]، وَكَانَ مُوَعِدٌ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ^(٢).

٢- بَيَانُ حَدِّ الْكَبِيرَةِ بِضَابِطٍ يَجْمَعُهَا فَيُلْتَحَقُ بِهَا مَا كَانَ عَلَى ضَوَابِطِ ذَلِكَ الْحَدِّ، وَأَجْمَعُهَا قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ: (وَالصَّحِيحُ: أَنْ كُلُّ ذَنْبٍ أَطْلُقَ الشَّرْعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَبِيرٌ، أَوْ عَظِيمٌ، أَوْ أَخْبَرَتْ بِشِدَّةِ الْعِقَابِ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَّقَ عَلَيْهِ حَدًّا، أَوْ شَدَّدَ النِّكَيرَ عَلَيْهِ وَغَلَّظَهُ، وَشَهِدَ بِذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ سُنَّةٌ، أَوْ إِجْمَاعٌ: فَهُوَ كَبِيرَةٌ)^(٣).

٣- الْكِبَائِرُ لَا تَنْحَصِرُ بِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ قَيْدُ الدِّرَاسَةِ؛ لَوُرُودِ أَحَادِيثَ ذَكَرَتْ كِبَائِرَ أُخْرَى، جَمَعَهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، اعْتِمَادًا عَلَى الْأَثَرِ، فَبَلَغَتْ الْعِشْرِينَ كَبِيرَةً^(٤).

٤- بَيَانُ انْقِسَامِ الْمَعَاصِي إِلَى كِبَائِرٍ وَصَغَائِرٍ، وَالْكِبَائِرُ نَفْسُهَا تَنْقَسِمُ إِلَى كَبِيرَةٍ وَأَكْبَرٍ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ))^(٥).

(١) ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان: (٣٧١/١٢).

(٢) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى لمحمد الاثيوبي: ٢٨٣/٣١.

(٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٢٨٤/١.

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ١٨٣/١٢.

(٥) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب عقوب الوالدين من الكبائر: ٤/٨، رقم الحديث: (٥٩٧٧).

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية، فإن أهم ما توصل إليه الباحث ما يأتي:

١- بَيَانُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ مَعْدَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، فَقَدْ أَدْرَكَ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِهَذَا الْإِدْرَاكُ مَنَاقِبُ مِنْهَا: عُلُوُّ الْإِسْنَادِ، فَيَغْلِبُ عَلَى الْإِسْنَادِ فِيمَا بَيْنَ خَالِدٍ وَالصَّحَابَةِ خُلُوهُ مِنَ الضَّعْفِ غَالِبًا، وَمِنْهَا أَنَّ شَيْوْخَهُ مَعْظَمُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- كُلُّهُمْ عَدُولٌ.

٢- التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ خَالِدُ بْنُ مَعَانَ مِنْ حَمَلَةِ الْآثَارِ، وَالسَّنَةِ، فَقَدْ قَالَ عَنْهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ: مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ أَحَدًا وَمَعَ شَهْرَتِهِ بِحَمْلِ الْآثَارِ، وَالسَّنَةِ، اشْتَهَرَ بِالْوَرَعِ، وَالزُّهْدِ، وَالْجِهَادِ، مَعَ اشْتَغَالِهِ بِمَنَاصِبِ الدَّوْلَةِ -وَهِيَ طَاعَاتٌ عَظِيمَةٌ يَصْعَبُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا، فَقَدْ عَاشَ مُجَاهِدًا، وَمَاتَ صَائِمًا.

٣- مِنْ طُرُقِ التَّرْجِيحِ إِذَا اخْتَلَفَ الرِّوَاةُ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ الشَّيْخِ -مَدَارُ تِلْكَ الطَّرِيقِ- التَّرْجِيحُ بِطَوْلِ الْمَلَازِمَةِ لِلشَّيْخِ.

٤- الْغَالِبُ عَلَى مَرْوِيَّاتِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ الصَّحَّةُ، أَوْ الْحَسَنُ

٥- بَيَانُ أَنَّ مِنْ أَهَمِّ مَنَاهِجِ التَّرْبِيَةِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَرَبَّى عَنْدهُمْ التَّابِعِينَ وَمِنْهُمْ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ أَمْرَانِ مُتَلَازِمَانِ عِنْدَ هَذِهِ الْجِيلِ الْمِثَالِي وَهُمَا: شِدَّةُ تَحْرِيقِ السَّنَةِ، مَعَ شِدَّةِ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛

المصادر

- القرآن الكريم.

١. الأحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، ط١، ١٤١١ - ١٩٩١.

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣. الأحكام الشرعية الكبرى: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٤. الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (ت: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا)، مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.

فصاروا بذلك قدوة للناس إلى يوم القيامة، قال علي - رضي الله عنه -: (لقد رأيت أثراً من أصحاب رسول الله ﷺ، فما أرى أحداً يشبههم، والله إن كانوا ليصبحون شعثاً غبراً صفراً، قد باتوا يتلون كتاب الله، يراوون بين أقدامهم وجباههم، إذا ذكر الله مادوا كما تميد الشجرة في يوم ريح، فانهملت أعينهم حتى تُبَلَّ والله ثيابهم، والله لكأنَّ القوم باتوا غافلين) ^(١).

* * *

٥. الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٥٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠.
٦. أسد الغابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٧. إكمال المعلم بفوائد مسلم: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٠. تاريخ الثقات: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: ٢٦١هـ)، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١١. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
١٣. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط١، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
١٤. الثقات لابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣.
١٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٦. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٢٤٠هـ)، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

- ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -
بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي
- بيروت، ط ١، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
١٧. سنن ابن ماجه ت الأرنبوط: ابن ماجه -
وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد
القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنبوط -
عادل مرشد - محمّد كامل قره بللي - عبد اللطيف
حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٨. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث
(ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنبوط - محمّد
كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ -
٢٠٠٩م.
١٩. سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة
بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى
(ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر
(ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم
عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)،
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي -
مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢٠. السنن الصغرى للنسائي: أبو عبد الرحمن
أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي
(ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب
المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٢١. العلل لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن
بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي،
الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق
من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله
- الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع
الحميضي، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٢. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب
الستة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد
بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق:
محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة
للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط ١،
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

* * *